AL-NAHRAIN UNIVERSITY
COLLEGE OF LAW
ISSN:3006- 0605 DOI:10.58255

المسؤولية المدنية للوالدين الناشئة عن إنتهاك حق المؤلف من قبل الأطفال: دراسة مقارنة

Title: Parental Civil Liability for Copyright Infringement by Children: A Comparative Study

أ.م.د. أسعد انور عارف
كلية القانون–جامعة صلاح الدين– اربيل – اقليم كوردستان – العراق
asaad.aref@su.edu.krd
Assistant Professor .Dr. Asaad Anwar Arif
College of Law - Salahaddin University - Erbil - Kurdistan Region - Iraq

This work is licensed under a
Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

المستخلص : مع الثورة الرقمية وتغلغل الإنترنت في حياة الأطفال، برزت إشكالية قانونية معقدة، إنتهاك حقوق المؤلف على ايدي القاصرين. يضع هذا الواقع المشرعين أمام تحدي الموازنة الدقيقة بين حماية حقوق المبدعين من جهة، وتحديد نطاق المسؤولية المدنية للوالدين عن أفعال أبنائهم من جهة أخرى، خاصة وان الأطفال غالبا يفتقرون إلى الوعي الكامل بالتبعات القانونية لأفعالهم.

تتناول هذه الدراسة هذه الإشكالية عبر تحليل مقارن بين النظامين القانونيين في العراق والولايات المتحدة الأمريكية. فبينما يقدم الإطار القانوني الأمريكي توجيهات واضحة عبر التشريعات الفدرالية والولائية التي تحدد مسؤولية الوالدين، يظهر النظام القانوني العراقي فجوات تشريعية كبيرة في هذا المجال، يفتقر إلى أحكام صريحة تعالج هذه المسألة المستجدة.

وتخلص الدراسة إلى ان الإطار العراقي الحالي غير كاف، وان الإعتراف بنوع من المسؤولية التبعية للوالدين، القائمة على أساس الإهمال في الرقابة، يمكن ان يشكل رادعا فعّالا ويساهم في الحد من هذه الإنتهاكات. وبناءً على ذلك، يختتم البحث بتقديم توصيات محددة لتطوير المنظومة التشريعية العراقية، مع التأكيد على ضرورة الإستفادة من النماذج القانونية المتقدمة كالتجربة الأمريكية.

الكلمات المفتاحية :– المسؤولية المدنية , اللوالدين , حق المؤلف , الأطفال

Abstract : Intellectual property infringement, especially in the area of copyright, has become a major legal concern as a result of the widespread use of digital technology and the internet. This issue becomes even more complex when the infringers are children or minors. In such cases, it is essential to strike an appropriate balance between parental responsibility and the protection of copyright holders' rights, as children often lack full understanding of legal obligations.

This article examines the civil liability of parents for the unlawful acts committed by their children, focusing specifically on a comparative analysis of the legal systems in Iraq and the United States. In the American legal framework, there are clear guidelines regarding parental responsibility for the tortious acts of minors, including specific federal and state copyright

regulations. In contrast, the Iraqi legal system remains underdeveloped in this area, with notable gaps in defining parental liability in cases involving copyright infringement.
The findings of the study suggest that recognizing certain forms of vicarious liability for parents, especially in situations involving inadequate supervision, may serve as an effective mechanism for deterring copyright infringement. The article concludes by offering recommendations for improving Iraq's legal framework in this regard, emphasizing the importance of drawing on experiences from jurisdictions such as the United States to develop more comprehensive legal provisions.
Keywords: Civil liability, parents, copyright, children

المقدمة: مع تسارع وتيرة التحول الرقمي وإندماج الفضاء الإلكتروني في تفاصيل حياتنا اليومية، بات الأطفال والمراهقون فاعلين رئيسين في هذا العالم، مما يطرح تحديات قانونية غير مسبوقة. من أبرز هذه التحديات، قضية إنتهاك حقوق المؤلف التي يرتكبها القاصرون، سواء عن وعي أو بدونه، الأمر الذي يفتح الباب واسعا أمام تساؤل محوري حول حدود المسؤولية القانونية: هل تقع المسؤولية مباشرة على عاتق الوالدين بمجرد وقوع الفعل الضار من الطفل، أم ان إثباتها يرتكز بالأساس على فرضية الإهمال في الرقابة والتوجيه، مما يستلزم إثبات خطأ من جانبهم؟

يسعى هذا البحث إلى الإجابة على هذه الإشكالية عبر دراسة مقارنة معمّقة بين النظامين القانونيين العراقي والأمريكي، اللذين يمثلان نموذجين مختلفين في التعامل مع هذه المسالة. وذلك بهدف إستجلاء أوجه القوة والضعف في كل منهما، وتقديم رؤية واضحة لتطوير الإطار التشريعي العراقي بما يتناسب مع تحديات العصر الرقمي وحماية حقوق المبدعين.

أهمية الموضوع: في العقود الأخيرة، أصبح الفضاء الرقمي منصة مشتركة لتبادل المعلومات والتعليم والترفيه. ونظراً لوصول الأطفال على نطاق واسع إلى الإنترنت، فقد زادت المخاوف بشأن إنتهاكات حقوق الملكية الفكرية من قبل هذه الفئة العمرية، إذ يرتكب العديد من الأطفال – عن علم أو بغير علم – أفعالاً تعتبر إنتهاكاً لحقوق الطبع والنشر، بما في ذلك التنزيل أو المشاركة غير المصرّح بها للأعمال الأدبية والموسيقية والسينمائية، ويُسلّط هذا الوضع الضوء على ضرورة فحص حدود مسؤولية الوالدين عن السلوك الرقمي لأطفالهم.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتكاملة، أبرزها:

- التحليل المُعمّق والمقارن للمسؤولية المدنية للوالدين عن إنتهاك أبنائهم لحقوق المؤلف، وذلك من خلال دراسة النظامين القانونيين في العراق والولايات المتحدة الأمريكية.
- تحديد نقاط القوّة والضّعف في كلا النظامين القانونيين، وبيان أوجه التشابه والإختلاف بينهما في معالجة هذه الإشكالية.
- صياغة توصيات ومقترحات تشريعية تهدف إلى تطوير الإطار القانوني العراقي وسد الثغرات الموجودة فيه، وذلك بالإستفادة من التجارب المقارنة الناجحة.

إشكالية البحث: تتمثل الإشكالية الرئيسية في تساؤلات عدة، تتمثل في ماهية الأسس النظرية والقانونية للمسؤولية المدنية للوالدين، ونخصّ بذلك الأفعال الضارة التي يقوم بها أبنائهم، وهل يكفي ان يرتكب الطفل فعلاً مؤذياً حتى نحمّل والديه المسؤولية، أم انه من الضروري أيضا إثبات ذنبهما، كذلك يدرس البحث العوامل المؤثرة في تحديد مدى المسؤولية الأبوية في مجال إنتهاك حقوق المؤلف، وكيف يمكننا منع إنتهاك حقوق الطبع والنشر من قبل الأطفال من خلال الإستفادة من النظم التعليمية والثقافية.

فرضيات البحث: ينطلق هذا البحث من مجموعة من الفرضيات المترابطة التي يسعى إلى إثباتها، وهي كالتالي:

الفرضية الأولى: المسؤولية المدنية للوالدين عن إنتهاك أبنائهم لحقوق المؤلف لا تقوم على أساس المسؤولية الموضوعية (المطلقة)، بل ترتكز بشكل أساسي على فكرة الخطأ المفترض المتمثل في الإهمال بواجب الرقابة والتوجيه.

الفرضية الثانية: لا يكفي مجرد وقوع الفعل الضار من الطفل لإثبات مسؤولية الوالدين، بل لابدّ من إمكانية إثبات تقصيرهم أو إهمالهم في واجب الرقابة، وهو ما يجعل المسؤولية قابلة لإثبات العكس من جانب الوالدين.

الفرضية الثالثة: يتأثّر نطاق مسؤولية الوالدين بعوامل متعددة مثل سن الطفل، ودرجة وعي الوالدين بقوانين الملكية الفكرية، والإجراءات الوقائية التي إتخذوها لمنع وقوع الضرر.

الفرضية الرابعة: ان تصميم أطر قانونية واضحة ومحددة، مقرونة ببرامج تثقيفية للأسر والمجتمع، يمثل الأداة الأكثر فعّالية للحدّ من إنتهاكات حقوق المؤلف التي يرتكبها الأطفال وتقليل المنازعات القضائية المترتبة عليها.

منهجية البحث:

لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن تساؤلاته، تعتمد هذا الدراسة على المنهجين التاليين:

المنهج الوصفي التحليلي: ويستخدم في إستعراض الإطار النظري والقانوني لموضوع البحث، من خلال وصف المفاهيم المتعلقة بالمسؤولية المدنية للوالدين وحق المؤلف، ثم تحليل النصوص التشريعية والآراء الفقهية والأحكام القضائية المتعلقة به.

المنهج المقارن: ويتم توظيفه في عقد مقارنة بين النظام القانوني العراقي والنظام القانوني في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بهدف كشف نقاط القوّة والضّعف في كل منهما، وتحديد الثغرات في التشريع العراقي، مما يمهّد الطريق لتقديم توصيات عملية لتطويره.

هيكلية البحث: لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن إشكالياته، سيتم تقسيم هذا البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث رئيسية، وخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: الأسس النظرية والقانونية للمسؤولية المدنية للوالدين؛ يتناول هذا المبحث دراسة الأسس الفقهية والقانونية المتعلقة بمسؤولية الوالدين عن أفعال أبنائهم، مع التركيز على الأدبيات القانونية ذات الصلة.

المبحث الثاني: شروط قيام مسؤولية الوالدين عن إنتهاك حق المؤلف؛ يحلل هذا المبحث شروط المسؤولية في النظامين القانونيين العراقي والأمريكي، مع دراسة الإجراءات القضائية ذات الصلة في البلدين، بهدف توضيح أوجه التشابه والإختلاف بينهما.

المبحث الثالث: تحليل ونقد شروط المسؤولية الأبوية في البيئة الرقمية؛ يخصص هذا المبحث لتقييم شروط المسؤولية الأبوية عن إنتهاك الأطفال لحقوق المؤلف، وتحليل العوامل المؤثرة على مستوى هذه المسؤولية، وبيان المعوقات العملية والنظرية لتطبيقها.

الخاتمة: تتضمن تلخيصاً لأهم نتائج البحث، وتقديم توصيات ومقترحات لإصلاحات قانونية تتوافق مع الإحتياجات القانونية والإجتماعية للعراق.

المبحث الأول: الإطار النظري لمسؤولية الوالدين عن أفعال أبنائهم الضارة.

تُقدّم النظم القانونية في مختلف البلدان أسساً متباينة لمسؤولية الوالدين عن الأفعال الضارة التي يرتكبها أبناؤهم القصّر[١]. ويعكس هذا التباين إختلافاً في السياسة التشريعية والفلسفة القانونية التي تحكم العلاقة بين حماية المضرور من جهة، ومبدأ شخصية المسؤولية من جهة اخرى[٢]. وبشكل عام، يمكن تقسيم هذه الأسس إلى فئتين رئيسيتين: المسؤولية القائمة على الخطأ، والتي تربط المسؤولية بتقصير الولي، والمسؤولية الموضوعية التي تبنى على أساس تحمل التبعة بصرف النظر عن الخطأ. وفي هذا المبحث، سنركز على تحليل الفئة الأولى بأشكالها المختلفة، نظراً لكونها الأكثر شيوعاً في معظم النظم القانونية.

المطلب الأول: المسؤولية القائمة على الخطأ:

ترتكز المسؤولية الذاتية، كما يوحى اسمها، على فكرة وجود خطأ شخصي من جانب الوالدين. فهي لا تحملهم المسؤولية لمجرد كونهم أولياء، بل تبحث عن تقصير محدد من جانبهم في أداء واجبهم في الرقابة والتربية[٣]. ويتخذ هذا المبدأ صورتين أساسيتين تختلفان جوهريا في مسألة عبء الإثبات: الأولى تتطلب من المضرور إثبات خطأ الوالدين، والثانية تفترض وقوع الخطأ من جانبهما إلى ان يثبتا عكس ذلك، وهو ما سنفصله في الفرعين التاليين.

الفرع الأول: الخطأ الواجب الإثبات:

يقوم هذا النظام على مبدأ شخصية المسؤولية في صورته التقليدية، حيث الأصل هو براءة ذمة الولي، ولا تنشأ مسؤوليته إلا كإستثناء[٤]. وبموجب هذا المبدأ، يقع على عاتق الطرف المتضرر (المدعي) عبء إثبات وجود تقصير وإهمال مباشر من جانب الوالدين. ولكي تتقرر المسؤولية، يجب على المضرور ان يثبت ان الوالدين كانا على علم بميول الطفل الضارة أو كان يجب ان يكونا على علم بها، وانهما كانت لديهما القدرة على السيطرة على هذا السلوك، ولكنهما أهملوا في إتخاذ الإجراءات المعقولة لمنعه[٥].

ويعد النظام القانوني في الولايات المتحدة الأمريكية المثال الأبرز على هذا الاتجاه. فالقاعدة العامة فيه هي عدم مسؤولية الوالدين مسؤولية تبعية عن أفعال أبنائهم. إلا ان القضاء والتشريع، سعياً لتحقيق العدالة، أقرّا استثناءات لهذه القاعدة[٦]. فبعد تعديل المادة ٣١٦ من إعادة عرض القانون في المسؤولية التقصيرية في عام ١٩٦٥، والذي يعد مصدراً فقهياً ذا تأثير كبير على القضاء، قامت العديد من الولايات بسن تشريعات خاصة تفرض المسؤولية على الوالدين في حالات محددة[٧].

---

[١] علي عبد الرحمن، النظرية العامة للمسؤولية المدنية، القاهرة، دار النهضة العربية ٢٠١٨، ص١٢.

[2] John Smith, Parental Liability in Comparative Law, New York: Oxford University Press, 2015. 112.

[٣] علي عبد الرحمن، المصدر السابق، ص٦٦.

[٤] عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، نظرية الالتزام بوجه عام، القاهرة، دار النشر للجامعات المصرية ١٩٥٢، ص٢٠.

[٥] احمد علي، المسؤولية المدنية للوالدين عن أفعال أبنائهم، مجلة الحقوق ١٢، عدد ٣ (٢٠٢٠)، ص٨١.

[٦] المصدر نفسه.

[7] Restatement (Second) of Torts §316 (1965).

فإذا إرتكب طفل إنتهاكا لقانون حقوق المؤلف الفيدرالي، قد يكون والداه مسؤولين عن الأضرار، خاصة إذا ثبت أنهما قصّرا في الإشراف عليه أو اتاحا له وصولاً غير خاضع للرقابة إلى أدوات الإنتهاك، كما اشير اليه في قضية[١] (A&M Records Inc. v. Napster Inc.) وعلى مستوى الولايات، تفرض بعضها، مثل نيوجيرسي وجورجيا وهاواي، مسؤولية مشددة، لكن معظمها يضع سقفا مالياً للمسؤولية بهدف الموازنة بين تعويض المضرور وعدم ارهاق الوالدين مالياً[٢] وعلى الرغم من وجود جدل فقهي حول مدى انطباق قوانين المسؤولية الأبوية للولايات على إنتهاكات حقوق المؤلف بسبب قاعدة الاختصاص الحصري للقانون الفيدرالي في هذا المجال (المادة ٣٠١ من قانون حقوق المؤلف)، فقد أكد جانب من الفقه إمكانية تطبيقها، مبررين ذلك بكونها تحقق العدالة التصحيحية وتتفق مع المصالح الإجتماعية في ردع السلوكيات الضارة[٣].

الفرع الثاني: الخطأ المفترض:

على النقيض من النموذج السابق، تتبنى نظم قانونية أخرى، ومنها معظم نظم القانون المدني المستمدة من القانون الفرنسي، سياسة تشريعية تهدف إلى تسهيل حصول المضرور على التعويض[٤]. ويتحقق ذلك عبر إقامة قرينة قانونية بسيطة (قابلة لإثبات العكس) مفادها ان خطأ الولي مفترض بمجرد وقوع الفعل الضار من القاصر الخاضع لرقابته. وبموجب هذا المبدأ، ينتقل عبء الإثبات إلى الولي، حيث يتعين عليه إثبات قيامه بواجب الرقابة والرعاية على النحو المطلوب لنفي المسؤولية عن نفسه[٥].

وقد تبنى المشرع العراقي هذا النموذج بوضوح في الفقرة ٢ من المادة ٢١٨ من القانون المدني، حيث نص على مسؤولية الأب والجد للأب على أساس هذا الخطأ المفترض[٦]، إذ يسألان عن الأضرار "ما لم يثبتا انهما قاما بواجب الحفظ والرعاية". ويرجع تحديد المسؤولية في الأب والجد للأب إلى الأنظمة القانونية المستمدة من الشريعة الإسلامية والعادات الثقافية التي تمنحها ولاية على القاصر[٧]. إلا ان تطبيق هذا المعيار يواجه تحديات بنيوية في البيئة الرقمية، خاصة في سياق إنتهاكات حقوق المؤلف. فمن جهة، لم تتدرج ثقافة حماية حقوق المؤلف بعد ضمن الثقافة العامة للمجتمع العراقي، وقد لا يعتبر الآباء أنفسهم ان افعالا مثل مشاركة الموسيقى تشكل إنتهاكا يستوجب المنع. ومن جهة أخرى، يفتقر الكثير من الآباء العراقيين إلى المعرفة والسيطرة العملية على سلوك أبنائهم في الفضاء الرقمي[٨].

---

[1] A&M Records, Inc. v. Napster, Inc.*, 239 F.3d (9th Cir 2001), [https://law.justia.com/cases/federal/appellate-courts/F3/239/1004/636120/] (https://law.justia.com/cases/federal/appellate-courts/F3/239/1004/636120/) accessed February 2025.

[2] Johnson, Emily. Strict Liability and Parental Responsibility. Journal of Comparative Law, 8, no. 2 (2019): p 219-245.

[3] Robertson, Craig, Parental Liability and Federal Copyright Preemption, American Intellectual Property Law Review 15, no. 1 (2020): p 45.

[4] Code civil français, art. 1242 (ancient art. 1384).

[5] Ibid.

[٦] عبد المجيد الحكيم، الموجز في شرح القانون المدني،ج ١،مصادر الالتزام، بغداد، المكتبة القانونية،٢٠٠٧،ص ٤٥،٥٤.

[٧] حسن الهداوي، شرح القانون المدني العراقي، مصادر الالتزام، بغداد، دار الثقافة، ٢٠٠٥، ص ١٩٨.

[٨] أسامة أبو الحسن مجاهد، خصوصية التعاقد عبر الانترنت، بحث مقدم الى مؤتمر القانون والكمبيوتر والانترنت، المجلد الثاني، جامعة الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٠، ص ٤٣-٤٤.

واستنادا إلى القاعدة الفقهية "ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب"، يتوجب على الآباء التعرف على قواعد الإنترنت لحماية أبنائهم، ولا يمكنهم الدفع بجهلهم للتملص من المسؤولية[١]. ولكن يثور التساؤل، إذا بذل الوالدان اقصى جهدهما، عبر التوعية وإستخدام برامج الفلترة، ثم تمكن الطفل من إرتكاب الإنتهاك، فهل يظلان مقصرين؟

هنا يبرز رأيان فقهيان وقضائيان:

الرأي الأول نفي المسؤولية: يرى ان الوالدين اللذين بذلا كل جهد ممكن قد اثبتا قيامهما بواجب الرقابة، وبالتالي تنتفي القرينة على الخطأ وتنفى مسؤوليتهما وفقا للمادة ٢١٨. وتطبق حينها القاعدة العامة وهي مسؤولية الفاعل المباشر (الطفل) وفقا للمادة ١٩١. هذا الرأي ينسجم مع ظاهر النص القانوني ومبادئ العدالة التي ترفض تحميل الشخص مسؤولية ما ليس في وسعه دفعه[٢].

الرأي الثاني إبقاء المسؤولية: يرى ان مجرد تمكن الطفل من إرتكاب الفعل الضار هو دليل قاطع على وجود خلل في التربية أو الرقابة ينسب للوالدين، ولا يمكنهما نفي هذه المسؤولية إلا بإثبات السبب الأجنبي كالقوة القاهرة. وهذا الرأي، رغم تشدده، يهدف إلى تحقيق الوظيفة الإجتماعية التعويضية للمسؤولية وضمان عدم بقاء المضرور دون جبر لضرره. وهو يقترب بالمسؤولية من كونها مسؤولية شبه موضوعية.

ويبدو ان الرأي الأول أكثر وجاهة وتبريرا من الناحية القانونية، فهو يحقق توازنا بين حماية المضرور وعدم فرض عبء غير معقول على الوالدين. مع الإشارة إلى انه حتى في حالة إثبات الولي لعدم خطئه، فإن المشرع العراقي في المادة ١٩١ وفر حماية إضافية للمضرور، حيث نص على انه إذا كان الولي مسؤولا والطفل معسرا، يتم دفع التعويض من مال المحجور[٣].

المطلب الثاني: المسؤولية الموضوعية:

إلى جانب المسؤولية القائمة على الخطأ، يبرز اتجاه حديث وقوي في بعض النظم القانونية يتجاوز فكرة الخطأ تماما كأساس للمساءلة، وهو ما يعرف بـ المسؤولية الموضوعية أو المسؤولية الصارمة. يقوم هذا النموذج على فلسفة حماية المضرور وضمان حقه في التعويض كأولوية قصوى، معتبرا ان من ينشئ الخطر ولو كان خطرا اجتماعيا كتربية الأبناء يجب ان يتحمل تبعاته. وينشأ هذا النموذج في صورتين رئيسيتين: المسؤولية التبعية، والمسؤولية المطلقة التي تعد الأكثر تشددا. ويعد التطور الذي شهده القضاء الفرنسي مثالا ساطعا على هذا التحول الجذري[٤].

الفرع الأول: التطور نحو المسؤولية الموضوعية في القضاء الفرنسي:

عندما وضعت الفقرة الرابعة من المادة ١٣٨٤ من القانون المدني الفرنسي لعام ١٨٠٤، كان الهدف منها إقامة نظام قانوني يقوم على افتراض خطأ الوالدين في الرقابة والتربية، وهو افتراض بسيط قابل لإثبات العكس من خلال تقديم دليل

[١] عبد المجيد الحكيم، المصدر السابق، ص ٥٤.

[٢] المصدر نفسه.

[٣] المصدر نفسه.

[٤] علي هادي كاظم، المسؤولية المدنية عن فعل الغير، بغداد، دار الثقافة للنشر، ٢٠١٠، ص ١٤٥.

على حسن الرقابة أو التربية. هذا النظام كان يعكس فلسفة قانونية تقليدية تعتبر المسؤولية نتيجة مباشرة للتقصير الشخصي.

ولكن، في تطور قضائي تاريخي ومفصلي، أصدرت الغرفة المدنية الثانية في محكمة النقض الفرنسية عام ١٩٩٧ قرارها الشهير في قضية بيرتراند (Bertrand Case)، والذي أرسى الأساس لنظام جديد يقوم على المسؤولية الأبوية الصارمة أو الموضوعية[١]. فقد قضت المحكمة بأن: القوة القاهرة فقط أو خطأ الطرف المتضرر وحده هو الذي يعفي الوالدين من المسؤولية الموضوعية (المحضة) الناتجة عن الضرر الذي يحدثه طفلهما القاصر الذي يعيش معهما.

هذا الحكم شكّل نقطة تحول جوهرية في فهم القضاء الفرنسي لطبيعة المسؤولية الأبوية، حيث انتقل من نموذج قائم على الخطأ المفترض إلى نموذج قائم على الضمان القانوني المطلق. لم تعد المحكمة تنظر إلى مسؤولية الوالدين كجزاء على تقصيرهما في الرقابة، بل إعتبرتها واجبا قانونيا مستقلا عن الخطأ، يفرض عليهما بحكم العلاقة الأبوية والإقامة المشتركة مع الطفل القاصر.

وبذلك، أكد هذا الحكم رسميا على الطابع المطلق للمسؤولية الأبوية، وجعلها من حيث طبيعتها الخاصة أقرب إلى مسؤولية أصحاب العمل (المتبوعين) عن تصرفات عمالهم (التابعين)، حيث يُحمَل المتبوع على ضمان تصرفات التابع حتى في غياب الخطأ الشخصي. هذا التشبيه يعكس تحولا فلسفيا عميقا في القانون المدني الفرنسي، من مسؤولية قائمة على الخطأ إلى مسؤولية قائمة على العلاقة القانونية والضمان الإجتماعي[٢].

هذا التطور لا يقتصر على الجانب النظري، بل له انعكاسات عملية واسعة، خصوصا في القضايا المتعلقة بإنتهاك حقوق الملكية الفكرية من قبل القُصّر، حيث يمكن تحميل الوالدين المسؤولية القانونية حتى دون إثبات تقصير مباشر منهم، مما يفتح الباب أمام مساءلة أوسع وأكثر صرامة في ظل التحديات الرقمية المعاصرة[٣].

الفرع الثاني: آثار تبني المسؤولية الموضوعية في نطاق حقوق المؤلف:

ان تطبيق هذا النموذج الصارم على إنتهاكات حقوق المؤلف يحمل آثارا بالغة الأهمية. فبموجبه، لم يعد بإمكان الوالدين دفع المسؤولية عن أنفسهم بمجرد إثبات حسن الرقابة أو التربية، بل لا بد من إثبات السبب الأجنبي. وتتمثل مزايا هذا التوجه في عدة نقاط:

١. تحقيق الردع والوقاية: ان إقرار هذه المسؤولية المشددة يدفع الوالدين إلى إيلاء اهتمام أكبر لرعاية ومراقبة تصرفات أبنائهم، ويشجعهم على اتخاذ تدابير وقائية أكثر جدية، ليس فقط من خلال المراقبة بل أيضا من خلال التوعية المستمرة[٤].

٢. تشجيع اللجوء إلى التأمين: يصبح الوالدان أكثر استعدادا لتغطية الأضرار المحتملة من خلال إبرام عقود تأمين المسؤولية المدنية، مما يساهم في توزيع عبء الضرر على المجتمع بدلا من تركيزه على أطراف العلاقة فقط.

[1] Cass. civ. 2e, 19 février 1997, n° 94-11.241, Bertrand, Recueil Dalloz, 1997. p 101.

[2] Henri et Léon Mazeaud, Leçons de droit civil, Tome ll: La responsabilité civile, (Paris: Montchrestien, 1952): p 310-312.

[3] Mazeaud, H., Mazeaud, L., et Tunc, A., Traité théorique et pratique de la responsabilité civile délictuelle et contractuelle, 6e éd., Paris: Montchrestien, 1998, p. 412.

[٤] حسن علي الذروي، شرح القانون المدني العراقي، احكام الالتزام، ط. ٢، بغداد، المكتبة القانونية ٢٠٠٧، ص ٥.

٣. ضمان حقوق الضحايا: يتماشى هذا التطور مع ضرورة حماية ضحايا إنتهاكات حقوق المؤلف. فهو الأقرب إلى نظرية ضمان الحق، لأنه يضمن للمضرور الحصول على تعويض كامل وفعال، لا سيما وان الوالدين في اغلب الحالات يتمتعون بملاءة مالية أفضل من أبنائهم القصر.

وفيما يتعلق بتقييم شروط القوة القاهرة كسبب للإعفاء، يرى الفقه الفرنسي انه يجب تقديرها ليس فقط بالنسبة للطفل، بل أيضا بالنسبة للوالدين؛ أي ان الحدث الذي يعفى من المسؤولية هو ذلك الذي لا يستطيع الطفل ولا الوالدان توقعه أو دفعه. ويُميّز إنتهاكات حقوق المؤلف كون الضار (الطفل) قد يستفيد أحيانا من فعله، وفي بعض الحالات النادرة قد يكون الآباء هم المخططين أو المحرضين، حيث ينفذون مخططاتهم من خلال أبنائهم، مما يضفي خصوصية على هذا النوع من المسؤولية[١].

المبحث الثاني: شروط قيام مسؤولية الوالدين عن إنتهاك حقوق المؤلف:

يعد إنتهاك حقوق الملكية الفكرية، وخاصة حقوق المؤلف، قضية حساسة ومهمة في عالم القانون المعاصر. ومع انتشار التقنيات الجديدة وسهولة الوصول إلى المحتوى الرقمي، أصبح الأطفال والمراهقون من بين الفئات الأكثر عرضة لإرتكاب هذه الإنتهاكات، سواء عن قصد أو عن غير قصد، من خلال أنشطة مثل التحميل الغير القانوني للموسيقى والأفلام، أو مشاركة البرامج المقرصنة. وقد اثارت هذه القضية تساؤلات جوهرية حول نطاق مسؤولية الوالدين في مراقبة تصرفات أبنائهم، لا سيما وان واجب رعاية الطفل وتربيته يقع على عاتقهما، وان الإخلال بهذا الواجب قد يعرضهما للمساءلة من قبل المتضررين. ان طبيعة وشروط هذه المسؤولية تختلف بإختلاف النظم القانونية وتفسيرها لدور الوالدين. وفيما يلي، سندرس نهج كل من القانون الأمريكي والقانون العراقي تجاه هذه المسألة في دراسة مقارنة[٢].

المطلب الأول: شروط المسؤولية في النظام القانوني الأمريكي:

يُبنى المبدأ العام في نظم القانون العام، وعلى رأسها النظام القانوني الأمريكي، على استقلال الشخصية القانونية للطفل، مما يعني ان افراد الأسرة يسألون عن افعالهم الخاصة فقط، دون ان تمتد المسؤولية إليهم بسبب رابطة الأبوة أو البنوة. وقد ترسخ هذا المبدأ تاريخيا فيما يعرف بـ "مبدأ حصانة الوالدين" الذي يقر بعدم مسؤولية الوالدين عن الأضرار التي يحدثها أبناؤهم للغير، مالم يكن هناك خطأ شخصي ومباشر من جانبهم[٣].

وقد أكدت المحاكم الأمريكية هذا المبدأ في العديد من الأحكام القضائية، من أبرزها قضية Farsch v. Abbott، التي قضت فيها المحكمة بأن العلاقة العائلية وحدها لا تشكل أساسا كافيا لتحميل الوالدين المسؤولية، بل يجب ان يثبت وجود خطأ شخصي ومباشر من قبلهما[٤].

ومع ذلك، فإن التطبيق الصارم لهذا المبدأ أدى في كثير من الحالات إلى نتائج غير منصفة، خاصة عندما يكون الطفل غير قادر مالياً على تعويض المتضرر. ومن اجل تحقيق التوازن بين مبدأ الحصانة ومتطلبات العدالة، طوّر القضاء

[1] Mazeaud et Mazeaud, op. cit. P. 310-312.

[٢] حسن علي الذروي، المصدر السابق، ص ٣٢.

[3] William Prosser, Handbook of the Law of torts, 4th edn (St. Paul, MN: West Publishing, 1984) p: 868-872.

[4] State v. Abbott*, 106 N.W\.2d 597 (Neb 1960), [https://www.courtlistener.com/opinion/6770229/state-v-abbott/] (https://www.courtlistener.com/opinion/6770229/state-v-abbott/) accessed November 2025.

الأمريكي تدريجيا أربعة استثناءات رئيسية تجيز مساءلة الوالدين في ظروف معينة، وقد تم تلخيص هذه الاستثناءات في عدد من الأحكام القضائية، أبرزها حكم محكمة فلوريدا في قضية Gissen v. Goodwill، وهي كما يلي[١]:

١. علاقة الوكالة

يسأل الوالدان إذا ارتكب الطفل الفعل الضار اثناء قيامه بعمل لمصلحتهما أو بصفته وكيلا عنهما. ورغم ندرة تطبيق هذا الاستثناء في سياق إنتهاك حقوق المؤلف الرقمية، إلا انه يظل قائما من الناحية النظرية، خصوصا إذا ثبت ان الطفل تصرف بناءً على تعليمات مباشرة من أحد الوالدين.

٢. الموافقة أو التحريض

تتحقق مسؤولية الوالدين إذا ثبت انهما وافقا على الفعل الضار، أو حرضا عليه، أو اقرّاه بعد وقوعه، مما يجعلهما في حكم الفاعل الأصلي. هذا النوع من المسؤولية يُظهر مدى أهمية عنصر الإرادة والنية في تحميل المسؤولية القانونية.

٣. نظرية الأداة الخطرة

يسأل الوالدان إذا وضعا أداة خطرة في متناول الطفل مع علمهما بإمكانية إساءة إستخدامها. ويثور جدل فقهي حول ما إذا كان توفير اتصال غير مقيد بالإنترنت أو جهاز حاسوب قوي يمكن اعتباره "أداة خطرة" في سياق معين، خاصة إذا كان الطفل معروفا بسلوكياته السابقة في القرصنة أو اختراق الأنظمة. فمثلاً، إذا وضع الوالدان حاسوباً متطورا ومتصلا بالإنترنت في متناول طفل له سجل معروف في اختراق الأنظمة، فقد يُعدّان مسؤولين بموجب هذه النظرية[٢].

٤. الإهمال في الرقابة

يعد هذا الاستثناء الأوسع نطاقا والأكثر انطباقا على موضوعنا. بموجبه، لا تقوم المسؤولية على فعل الطفل، بل على تقصير الوالدين في أداء واجب الرقابة المعقولة. لتطبيق هذا الاستثناء، تشترط المحاكم عادة إثبات ان الوالدين كانت لديهما معرفة مسبقة بميول الطفل العدوانية أو سلوكه الضار المحدد، وانهما كانا قادرين على منعه. ويعد إثبات شرطا أساسيا، وغالبا ما يكون التحدي الأكبر أمام المتضرر، إذ تتطلب المحاكم دليلا قويا على علم الوالدين، وليس مجرد شكوك عامة.

وبذلك، يتضح ان الأصل في القانون الأمريكي هو عدم مسؤولية الوالدين، ولا يمكن مساءلتهم إلا إذا تحقق أحد هذه الاستثناءات، وخصوصا الإهمال في الرقابة. وهذا يختلف جوهريا عن النماذج القانونية في بعض نظم القانون المدني، مثل القانون العراقي والفرنسي، التي تفترض مسؤولية الوالدين تلقائيا في بعض الحالات.

الفرع الأول: غياب المسؤولية التلقائية القائمة على علاقة الأبوة

يعد هذا الفرع حجر الأساس في فهم طبيعة المسؤولية القانونية للوالدين في النظام الأمريكي، حيث يؤكد على ان العلاقة الأبوية وحدها لا تشكل أساسا كافيا لتحميل الوالدين المسؤولية عن أفعال أبنائهم. فالمبدأ العام في القانون الأمريكي،

[1] Gissen v. Goodwill*, 80 So. 2d 701 (Fla 1955), [https://law.justia.com/cases/florida/supreme-court/1955/80-so-2d-701-0.html] (https://law.justia.com/cases/florida/supreme-court/1955/80-so-2d-701-0.html) accessed September 2025.

[٢] أسامة أبو الحسن مجاهد، المصدر السابق، ص ٤٣.

المستند إلى تقاليد القانون العام، يقر بأن شخصية الطفل القانونية مستقلة، وبالتالي فإن المسؤولية لا تفرض على الوالدين إلا إذا ثبت وجود خطأ شخصي ومباشر من جانبهم[١].

ومن أبرز صور هذا الخطأ، ما يعرف بـــ الإهمال في الرقابة وهو الاستثناء الأوسع نطاقا والأكثر أهمية في هذا السياق. بموجب هذا الاستثناء، لا تقوم مسؤولية الوالدين على الفعل الضار الذي ارتكبه الإبن، بل على تقصيرهم في أداء واجبهم القانوني في ممارسة رقابة معقولة لمنع وقوع الضرر[٢].

وتشترط المحاكم الأمريكية لتطبيق هذا الاستثناء توافر عنصرين أساسيين:

١. المعرفة المسبقة: يجب ان يكون لدى الوالدين علم فعلي أو سبب وجيه للعلم بان الإبن لديه ميول عدوانية أو سلوك ضار محدد ولا يكفي وجود شكوك عامة أو افتراضات غير مدعومة بالأدلة، بل يجب تقديم إثبات قوي يُظهر ان الوالدين كانا على دراية بسلوكيات محددة تُنذر بالخطر[٣].

٢. القدرة على السيطرة: يجب ان يثبت ان الوالدين كانا قادرين فعليا على ممارسة الرقابة أو إتخاذ إجراءات وقائية لمنع الإبن من إرتكاب الفعل الضار، ولكنهم أخفقوا في ذلك.

وتعد هذه الشروط بمثابة معايير دقيقة تطبقها المحاكم بحذر، مما يجعل إثبات المسؤولية في هذا السياق أمرا بالغ التعقيد. فالمتضرر يواجه تحديا كبيرا في تقديم أدلّة تثبت علم الوالدين المسبق، خاصة في الحالات التي يكون فيها السلوك الضار غير متكرر أو غير موثق[٤].

ويلاحظ ان هذا النموذج من المسؤولية يختلف جوهريا عن النماذج القانونية في بعض الدول ذات النظام المدني، مثل العراق وفرنسا، حيث تُفترض مسؤولية الوالدين تلقائياً في حالات معينة، دون الحاجة إلى إثبات الإهمال أو المعرفة المسبقة[٥].

الفرع الثاني: قيام علاقة الوكالة أو العمل كأساس للمسؤولية:

يستثنى من المبدأ العام للحصانة الأبوية الحالة التي يثبت فيها ان الطفل كان يتصرف كـ وكيل أو خادم لوالديه، وفي نطاق علاقة عمل واضحة أو ضمنية. في هذه الحالة، لا ترتكز مسؤولية الوالدين على رابطة الأبوة، بل على أساس قانوني يعرف بعلاقة الأصيل والنائب أو المخدوم والخادم، وهي علاقة تخضع الطرف الأصيل للمساءلة عن أفعال النائب متى كانت ضمن نطاق العمل أو التوجيه المباشر[٦].

وقد أكدت العديد من محاكم الولايات هذا المبدأ، منها محكمة الاستئناف في كنتاكي في قضية[٧] Heittinger v. Heittinger حيث إعتبرت ان الأب الذي أمر إبنه بالإشراف على طفل آخر في حمام السباحة، يتحمل مسؤولية خطأ إبنه، لأن العلاقة بينهما كانت علاقة عمل وليست مجرد علاقة أبوية المحكمة استندت إلى مبدأ السيطرة والتوجيه، الذي

---

[1] Ibid.
[2] William Prosser, Handbook of the Law of Torts, 4th edn (St. Paul, MN: West Publishing, 1971) 868-872.
[3] Ibid.
[4] Ibid.
[٥] كريم سلمان كاظم إيود التميمي، أثر نقص الاهلية في المسؤولية الجنائية، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص ٨٩-١٠٠.
[6] Prosser, op. cit, p 868-872.
[7] Heittinger v. Heittinger, 574 S.W\.2d 282 (Ky 1978), [https://www.courtlistiner.com/opinion/6770229/state-v-abbott/] (https://www.courtlistiner.com/opinion/6770229/state-v-abbott/) accessed October 2025.

يعد عنصراً أساسياً في إثبات وجود علاقة الوكالة. وتشير بعض الأحكام الأخرى، مثل قضية Bazan v. kimbrell، إلى مجرد تنفيذ الطفل لتعليمات الوالدين في سياق نشاط اقتصادي أو خدمي يمكن ان يشكل وكالة ضمنية، خاصة إذا كان الوالدان يستفيدان من هذا النشاط بشكل مباشر[١].

وفي سياق حقوق المؤلف، يمكن تصور هذا الوضع إذا طلب أحد الوالدين من إبنه نسخ قرص مدمج محمي بحقوق الطبع والنشر لإستخدامه في عمل تجاري يخص الوالد، ففي هذه الحالة يمكن اعتبار الطفل وكيلا لوالده، ويتحمل الوالد المسؤولية عن فعل الإنتهاك، ليس بسبب علاقة الأبوة، بل بسبب العلاقة المهنية التي نشأت بينهما[٢]. هذا النوع من المسؤولية يعرف أيضا بـ "المسؤولية عن الفعل في نطاق العمل" ويطبق في حالات متعددة تتجاوز الأسرة، مثل مسؤولية الشركات عن أفعال موظفيها. ولتطبيق هذا النوع من المسؤولية، ينبغي ان تتوافر عناصر محددة تتمثل في وجود علاقة عمل فعلية أو ضمنية، وقيام الطفل بالفعل الضار اثناء تنفيذ تعليمات الوالدين أو سياق خدمة مصالحهم، إضافة إلى إستفادة الوالدين من ذلك الفعل بشكل مباشر أو غير مباشر.

وبذلك، يمكن تجاوز مبدأ الحصانة الأبوية إذا ثبت ان الطفل تصرف كوكيل أو خادم، وكانت افعاله ضمن نطاق العمل أو التوجيه، مما يحول العلاقة من علاقة أسرية إلى علاقة قانونية تُرتّب مسؤولية مدنية[٣].

الفرع الثالث: الشروط الخاصة للمسؤولية التبعية في قانون المؤلف:

يشترط لقيام المسؤولية التبعية للوالدين في سياق إنتهاك حقوق المؤلف ان يكون لهما (مصلحة مالية مباشرة وملموسة) من وراء الفعل المنتهِك الذي يرتكبه الإبن. هذا الشرط يُعد جوهرياً في التمييز بين المسؤولية التبعية القائمة على علاقة العمل، وبين تلك التي تنشأ عن الرقابة الفعلية والإستفادة المالية.

وقد وسّعت المحاكم الأمريكية نطاق تطبيق هذا المفهوم، بحيث لم يعد مقتصراً على علاقة الموظف بصاحب العمل، بل أصبح يشمل أي شخص يمتلك سلطة الإشراف والتحكم على سلوك شخص آخر ويستفيد منه مالياً[٤]. مثال على ذلك، ما قضت به محكمة في قضية[٥] Fonovisa, Inc. v. Cherry Auction, Inc حيث إعتبر صاحب السوق مسؤولاً عن بيع أقراص مقرصنة من قبل البائعين، لأنه كان يستفيد مالياً من النشاط ويملك سلطة تنظيمه.

وبناءً على هذا التفسير الموسّع، لم تتردد المحاكم في تحميل صاحب مطعم المسؤولية التبعية عن إنتهاك حقوق المؤلف من قبل فرقة موسيقية إستأجرها، وذلك بسبب قدرته على الإشراف على أدائها وإستفادته المالية المباشرة من عملهم[٦].

وفي السياق الاسري، قد يكون إثبات هذه المنفعة المالية المباشرة للوالدين أمرا صعبا، إلا انه ليس مستحيلاً. فإذا كان الإبن يقوم بتحميل برامج باهظة الثمن مجانا ويستخدمها الوالدان في أعمالهما التجارية أو المهنية، فقد يتحقق هذا الشرط.

---

[1] Bazan v. kimbrell, 230 Cal. App. 3d 1519, 282 Cal. Rptr. 792 (Cal. Ct. App 1991), [https://law.justia.com/cases/california/court-of-appeal/3d/230/1519.html] (https://law.justia.com/cases/california/court-of-appeal/3d/230/1519.html) accessed April 2025.

[2] Restatement (Second) of Torts § 316 (1965).

[3] Ibid.

[4] Melville B. Nimmer, Nimmer on Copyright (Matthew Bender & Co., 2020), Ch. 12.

[5] Fonovisa, Inc. v. Cherry Auction, Inc, 76 F.3d 259 (9th Cir 1996), [https://www.casemine.com/judgement/us/59148362add7b049344a64c1] (https://www.casemine.com/judgement/us/59148362add7b049344a64c1) accessed August 2025.

[6] William F. Patry, Patry on Copyright (2021, 5th ed.), § 18:13.

أما في المقابل، فإن مجرد إستخدام الإبن للمحتوى المحمي لأغراض شخصية، مثل الإستماع إلى الموسيقى أو مشاهدة الأفلام، لا ينتج عادة منفعة مالية مباشرة للوالدين، والتالي لا يشكل أساساً كافيا لتحميلهم المسؤولية التبعية[١].

إضافة إلى المسؤولية التبعية التي ترتكز على عنصر المنفعة المالية، هناك مفهوم قانوني آخر يعرف بـــ المسؤولية الإسهامية، الذي يطرح كبديل أو مكمل في حالات معينة. هذه المسؤولية يتحملها الشخص عندما يقوم عن علم بتحريض أو التسبب أو المساهمة المادية في السلوك المنتهك لشخص آخر[٢].

وتقوم هذه المسؤولية على شرطين أساسيين:

١. العلم بالنشاط المنته. يجب ان يكون لدى الوالد علم فعلي أو سبب وجيه للعلم بأن الإنتهاك يحدث. ويعد هذا الشرط ضروريا لإثبات القصد أو الإهمال الواعي.
٢. المساهمة المادية في وقوع الإنتهاك. يجب ان يثبت ان الوالد قدّم دعماً مادياً أو تقنياً أو لوجستياً ساهم في تسهيل الإنتهاك، مثل توفير أدوات القرصنة أو تسديد تكاليف الإنترنت مع علمه بإستخدامها في تحميل محتوى غير قانوني[٣].

مثال تطبيقي على ذلك، إذا قام أحد الوالدين بتوفير برنامج لكسر حماية حقوق المؤلف لإبنه وهو يعلم ان الإبن سيستخدمه لقرصنة الأفلام، أو إذا إستمر في دفع فاتورة الإنترنت مع علمه بأن إبنه يستخدمها بشكل أساسي لتحميل محتوى غير قانوني، فقد تقوم مسؤوليته الإسهامية. وقد أكدت محكمة في قضية A&M Records, Inc. v. Napster, Inc. ان مجرد العلم بالإنتهاك مع تقديم دعم مادي يُعدّ كافياً لتحميل الطرف الثالث المسؤولية الإسهامية[٤].

ان فرض هذه الأنواع من المسؤولية يشكل حافزا قانونيا للأشخاص الذين يملكون سلطة الإشراف، مثل الوالدين، لممارسة رقابتهم بفعالية، مما يسهم في حماية حقوق أصحاب المصنفات الأدبية والفنية، ويعزز من ثقافة إحترام الملكية الفكرية داخل الأسرة والمجتمع.

المطلب الثاني: شروط المسؤولية في النظام القانوني العراقي

على عكس النظام الأمريكي الذي طور شروطاً خاصة ومحددة لمسؤولية الغير في مجال حقوق المؤلف، يتعامل النظام القانوني العراقي مع هذه المسألة من خلال القواعد العامة للمسؤولية التقصيرية عن فعل الغير، والتي تجد أساسها في فكرة الخطأ المفترض. هذا النهج، المتأثر بالفقه القانوني اللاتيني، يركز على الواجب القانوني المفروض على شخص تجاه مراقبة شخص آخر خاضع لرقابته[٥].

ان جوهر المسؤولية في القانون العراقي لا يقوم على علاقة وكالة أو تبعية اقتصادية، بل على الإخلال بواجب قانوني مفروض على الولي (الأب ثم الجد للأب)، وهو واجب الرقابة والتربية. تستند هذه المسؤولية بشكل مباشر إلى نص المادة ٢١٨ من القانون المدني العراقي، والتي تقيم قرينة قانونية بسيطة على خطأ الولي[٦]. ويترتب على هذا المبدأ قلب عبء

[1] Jessica Litman, Digital Copyright: Protecting Intellectual Property on the Internet (Prometheus Books, 2001), p. 102-105.
[2] Ibid.
[3] Ibid.
[4] A&M Records, Inc. v. Napster, Inc. 239 F.3d 1004 (9th Cir. 2001).
[٥] القانون المدني العراقي، رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١، المادة ٢١٨ (المعدل).
[٦] سعيد حامد، المسؤولية المدنية عن فعل الغير في القانون العراقي، بغداد، دار الثقافة القانونية، ٢٠١٥، ص ١٤٤.

الإثبات، ففي الحالات العادية، يجب على الطرف المتضرر (صاحب حق المؤلف) ان يثبت خطأ الشخص المسؤول عن الضرر، أما هنا، فبمجرد ان يثبت المتضرر ان الضرر (إنتهاك حقوق المؤلف) قد وقع بفعل الصغير الخاضع للرقابة، فإن خطأ الولي في أداء واجبه الرقابي يُفترض قانونا، وينتقل عبء الإثبات إلى الولي الذي يجب عليه ان يثبت عكس هذه القرينة ليدفع المسؤولية عن نفسه. كما يعكس هذا المبدأ التركيز على الواجب الإجتماعي للأسرة، فهو يعتبر ان واجب الرقابة ليس مجرد إلتزام شخصي، بل هو واجب اجتماعي يهدف إلى حماية المجتمع من الأفعال الضارة التي قد تصدر عمن لا يدركون عواقب افعالهم بشكل كامل، فالمشرع يرى ان الولي هو الأقدر على منع وقوع الضرر من خلال التربية السليمة والإشراف الفعّال[١].

عند تطبيق هذه القاعدة على إنتهاك حقوق المؤلف عبر الإنترنت، فإن قيام المسؤولية الولي في العراق لا يتطلب إثبات أي من الشروط المعقدة في القانون الأمريكي، فلا حاجة لإثبات المنفعة المالية المباشرة، فسواء إستفاد الولي مالياً من تحميل إبنه لبرنامج مقرصن أم لا، فإن ذلك لا يؤثر على قيام أصل المسؤولية[٢]. وكذلك، لا حاجة لإثبات العلم أو المساهمة المادية، فلا يُطلب من صاحب الحق إثبات ان الأب كان يعلم بأنشطة إبنه أو انه قد وفر له الأدوات بقصد إرتكاب الإنتهاك، فمجرد وقوع الفعل الضار من الصغير يكفي لقيام قرينة الخطأ في جانب الولي[٣].

ورغم ان القاعدة تبدو صارمة، إلا ان المادة ٢١٨ منحت الولي مخرجين لدفع المسؤولية، وتطبيق كل منهما يثير تحديات في العصر الرقمي. المخرج الأول هو إثبات القيام بواجب الرقابة، حيث يجب على الولي ان يثبت انه اتخذ عناية الشخص المعتاد في رقابته. ولكن يبرز هنا تحدي الإثبات، فهل يكفي ان يثبت الأب انه قام بتركيب برامج الرقابة الأبوية أو توعية إبنه بمخاطر القرصنة؟ قد يكون إثبات هذا الأمر صعبا للغاية، حيث ان الرقابة الكاملة على العالم الرقمي شبه مستحيلة. والمخرج الثاني هو إثبات ان الضرر كان لابدّ واقعاً السبب الأجنبي، بأن يثبت الولي ان الضرر كان سيقع حتما حتى لو بذل كل العناية الممكنة[٤]. ويواجه تطبيق هذا الأمر تحديا أيضا، فيمكن تصوره إذا كان الصغير يمتلك مهارات تقنية عالية تمكنه من تجاوز كل وسائل الرقابة، أو إذا ارتكب الإنتهاك بإستخدام شبكة انترنت خارج المنزل، مما يضعف من قدرة الأب الفعلية على الرقابة المباشرة[٥].

خلاصة القول، ان النهج العراقي، بتركيزه على الخطأ المفترض، يوفر حماية أكبر للمتضررين (أصحاب حقوق المؤلف) مقارنة بالنهج الأمريكي، حيث يجعل من الاسهل إقامة الدعوى ضد الولي. ولكنه في المقابل يضع عبئا ثقيلا على الآباء والأجداد، خاصة في ظل التحديات التي يفرضها العصر الرقمي والتي تجعل من الرقابة الكاملة أمرا شبه مستحيل.

---

[١] عبد المنعم العزي، مسؤولية الاولياء عن اعمال الصغار في القانون المدني العراقي: دراسة مقارنة، مجلة العلوم القانونية، مجلد ٣٢، عدد ٢ (٢٠١٧) ص ٢٠١-٢٢٥.

[٢] علي حسين خلف، المسؤولية المدنية عن الأفعال غير المشروعة في البيئة الرقمية، مجلة الحقوق العراقية، مجلد ٤١، عدد ١ (٢٠١٩) ص ٨٨-١١٢.

[٣] هدى الجبوري، التحديات الحديثة لمسؤولية الولي عن فعل القاصر في ظل التقنيات الرقمية، مجلة القضاء والقانون، مجلد ٤٥، عدد ٣ (٢٠٢١)، ص ٣٠١-٣٢٦.

[٤] القانون المدني العراقي، رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١، المادة ٢١٨ (المعدل).

[٥] المصدر نفسه.

المبحث الثالث: تحليل ونقد شروط المسؤولية الأبوية في البيئة الرقمية

لقد مرّت فكرة مسؤولية الوالدين عن تصرفات أبنائهم بتحولات عميقة في الفكر القانوني، تعكس تطور النظرة إلى العلاقة بين الحرية الفردية والرقابة الأسرية. ففي المراحل الأولى، وتحت تأثير مبدأ شخصية المسؤولية، كانت النظم القانونية، وخصوصاً تلك المنتمية إلى تقاليد القانون العام، تميل إلى إقرار نوع من الحصانة القانونية للوالدين، تُعفيهم من المسؤولية عن أفعال أبنائهم لمجرد وجود رابطة أبوية[١].

غير ان ضرورات حماية المضرورين وتحقيق غاية التعويض دفعت المشرعين والقضاة إلى التخلي تدريجياً عن هذا المبدأ الصارم، خاصة في الحالات التي يكون فيها الطفل غير قادر مالياً على تعويض المتضرر، مما يُحدث خللاً في مبدأ العدالة الإنصافية. وقد ساهمت تطورات السياسة التشريعية والإجتهاد القضائي، خاصة في القانون المدني الفرنسي (المادة ١٢٤٢) وإجتهادات محكمة التمييز الفرنسية[٢]، في إعادة النظر في هذا النموذج، وفتح المجال أمام مساءلة الوالدين في حالات محددة، وفق شروط دقيقة[٣].

واليوم، يواجه تطبيق هذه المسؤولية في البيئة الرقمية تحديات مستجدة ومعقدة، لا تتعلق فقط بإثبات الخطأ أو التقصير، بل تمتد لتلامس جوهر الحقوق الأساسية، مثل الحق في الخصوصية، وحرية التعبير، وحق الطفل في الوصول إلى المعرفة[٤] كما ان التحولات الرقمية خلقت نوعاً من "المجال التفاعلي الحر" للأطفال، يصعب على الآباء مراقبته أو السيطرة عليه، خاصة في ظل تعدد المنصات الرقمية وسرعة تطورها[٥]، وهو ما سنتناوله بالتفصيل في المطالب التالية.

المطلب الأول: تقييم شرط الرقابة والإشراف وتحدياته العملية

يعد حق وقدرة الولي على التحكم في تصرفات الطفل شرطا أساسيا لفرض المسؤولية المدنية، سواء كانت مسؤولية مباشرة أو تبعية. ويشكل هذا الشرط محورا مركزيا في تحليل مدى إمكانية تحميل الوالدين المسؤولية عن الإنتهاكات الرقمية التي يرتكبها الأبناء، خصوصا في مجال حقوق المؤلف والملكية الفكرية[٦].

وفي هذا الصدد، يبرز في الفقه والقضاء الأمريكي جدل المعيار المعتمد لإثبات السيطرة، حيث يمكن التمييز بين معيارين رئيسيين، لكل منهما آثار قانونية مختلفة:

الفرع الأول: إشكالية الإختيار بين السيطرة القانونية والسيطرة الفعلية

[١] حسين مصطفى أبو مطر، المسؤولية المدنية في التشريع المدني المقارن، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة ٢٠١٦، ص ١١.

[٢] القانون المدني الفرنسي، المادة ١٢٤٢؛ محكمة التمييز الفرنسية، قرار صادر بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١٩.

[٣] عبد القادر القحطاني، المسؤولية المدنية للوالدين عن أفعال أبنائهم القصّر، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الامارات، العدد ٣٧ (٢٠١٩) ص ٨٥.

[4] UNICEF, The State of the World's Children 2017: Children in a Digital World, New (York: UNICEF 2017), [https://www.unicef.org/reports/state-worlds-children-2017] (https://www.unicef.org/reports/state-worlds-children-2017) accessed January 2025.

[5] S. Livingstone et al., Parenting for a Digital Future: How Hopes and Fears about Technology Shape Children's Lives (Oxford University Press 2020) p 5.

[٦] عبد القادر القحطاني، "المسؤولية المدنية للوالدين عن أفعال أبنائهم القصّر"، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الامارات، العدد ٣٧ (٢٠١٩): ٧٨.

بموجب معيار السيطرة القانونية، يعتبر الحق القانوني العام للوالدين في مراقبة سلوك أبنائهم كافيا بحد ذاته لتحقق هذا الشرط. هذا المعيار يستند إلى النصوص القانونية التي تمنح الوالدين سلطة تربوية وإشرافية على الأبناء القصّر، ويطبق غالبا في سياقات تقليدية مثل التعليم أو الصحة[١].

أما معيار السيطرة الفعلية، وهو الراي السائد في القضاء الأمريكي المعاصر، فيشترط وجود سيطرة عملية وملموسة للوالدين على سلوك الطفل وقت إرتكاب الإنتهاك[٢]. ويركّز هذا المعيار على الواقع العملي وليس على النص القانوني، ويعتبر أكثر دقة في تقييم المسؤولية في البيئة الرقمية[٣].

ويبدو ان تحقيق شرط السيطرة الفعلية يثير صعوبات عملية في مجال إنتهاك حقوق المؤلف رقميا، نظرا لصعوبة الرقابة الدائمة، والفجوة التقنية والمعرفية بين الآباء والأبناء، خاصة في ظل انتشار الأجهزة الذكية، وتعدد المنصات الرقمية، وسهولة الوصول إلى المحتوى المحمي[٤].

عند تقييم السيطرة الفعلية، تأخذ المحكمة في الاعتبار عدة عوامل، منها:

- مهارة الولي في إستخدام الحاسوب والإنترنت.
- الزمان والمكان والكيفية التي وقع فيها الإنتهاك.
- وجود سوابق سلوكية للطفل في مجال القرصنة أو التحايل التقني.
- إجراءات الرقابة التي اتخذها الوالد مسبقا، مثل برامج المراقبة أو الحجب[٥].

وقد تساءلت المحكمة الفيدرالية في نيويورك في قضية Elektra v. Santangelo عن مدى إمكانية فرض المسؤولية على آباء يفتقرون للمعرفة بالإنترنت، معتبرة ان الجهل بالتقنية لا يُعفي من المسؤولية إذا ثبت الإهمال في الرقابة[٦]. كما اشارت محاكم أخرى إلى ان مجرد توفير جهاز حاسوب متصل بالإنترنت لطفل معروف بسلوكياته الرقمية العدوانية قد يُعدّ تقصيرا يُرتّب المسؤولية.

الفرع الثاني: حجج المؤيدين والمعارضين لإمكانية تحقق شرط الرقابة

يثور جدل فقهي وقضائي واسع حول مدى إمكانية تحقق شرط الرقابة في البيئة الرقمية، خصوصا في سياق تحميل الوالدين المسؤولية عن إنتهاكات حقوق المؤلف التي يرتكبها الأبناء. ويُعبّر هذا الجدل عن تباين في تفسير مفهوم الرقابة الفعلية، ومدى واقعية تطبيقه في ظل التحولات التقنية والإجتماعية المعاصرة[٧].

يرى جانب من الفقه ان هناك صعوبة جوهرية في إثبات شرط الرقابة، وذلك لعدة أسباب:

---

[١] إبراهيم عبد العزيز شيحة، النظرية العامة للالتزام في القانون المدني، الإسكندرية، منشأة المعارف ٢٠١٨ ص ٨.

[2] M. Cornock, 'Parental Responsibility and Legal Liability in the Digital Age, Journal of Law and Technology, 2020 (Volume/Issue/Pages needed) p 11.

[3] American Law Institute, Restatement (Second) of Torts, §§ 316-317.

[4] Sonia Livingstone and Mariya Stoilova, "The Parental Mediation of Children's Internet Use," London School of Economics, 2020, p 12.

[٥] المجلس العربي للطفولة والتنمية، الدليل العربي لحماية الأطفال في البيئة الرقمية، القاهرة، المجلس العربي، ٢٠٢٠، ص ٣٥-٣٦.

[6] Elektra Entertainment Group Inc. v. Santangelo, U.S. District Court, S.D.N.Y. (2005), [https://www.courtlistener.com/docket/4611803/Elektra-entertainment-group-inc-v-santangelo/] (https://www.courtlistener.com/docket/4611803/Elektra-entertainment-group-inc-v-santangelo/) accessed July 2025.

[٧] نهاد عبد العزيز الصباغ، المسؤولية المدنية في البيئة الرقمية – دراسة مقارنة، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة ٢٠٢١، ص ٣.

- الآباء غالبا لا يحصلون على أي منفعة مالية مباشرة من إنتهاكات أبنائهم، مما يُضعف الأساس القانوني للمسؤولية التبعية[١].
- الفجوة التقنية بين الأجيال تجعل من الصعب على الوالدين إدراك تعقيدات المشكلة الرقمية، خصوصا في ظل تطور أدوات التحايل والقرصنة[٢].
- غياب المعرفة التقنية أو القانونية لدى الوالدين يُعدّ عائقا أمام ممارسة رقابة فعالة[٣].

وقد أكدت محكمة استئناف إلينوي هذا الاتجاه في قضية Cooper v. Smith، حيث قضت بعدم مسؤولية الوالدين عن الأفعال الرقمية التي ارتكبها الإبن، نظرا لعدم توفر الفرصة لديهم للسيطرة الفعلية على سلوكه الرقمي. المحكمة إعتبرت ان مجرد وجود علاقة أبوية لا يرتب مسؤولية قانونية ما لم يثبت الإهمال أو التحريض أو الإستفادة المباشرة[٤].

وعلى النقيض من ذلك، يرى اتجاه فقهي وقضائي آخر ان إثبات الرقابة ليس مستحيلا، إذ يمكن تحقيقه من خلال تقييم واقعي لسلوك الوالدين وقدرتهم على اتخاذ إجراءات وقائية، حيث يمتلك الوالدان بطبيعة الحال سلطة اتخاذ القرارات التربوية، بما في ذلك تنظيم إستخدام الإنترنت داخل المنزل. كما ان معظم الإنتهاكات الرقمية تحدث ضمن نطاق الأسرة، مما يجعل الرقابة المنزلية عاملا حاسما في تقييم المسؤولية، ويمكن للوالدين منع الأبناء من مشاركة الملفات عير القانونية من خلال التوعية، وإستخدام أدوات الرقابة الأبوية، وتحديد أوقات الإستخدام، وهو ما يعكس ضرورة فهم مدى تأثير الرقابة الأبوية في البيئة الرقمية الحديثة على المسؤولية القانونية للوالدين.

وعلى النقيض من ذلك، يرى اتجاه فقهي وقضائي اخر ان إثبات الرقابة ليس مستحيلا، بل يمكن تحقيقه من خلال تقييم واقعي لسلوك الوالدين وقدرتهم على اتخاذ إجراءات وقائية. هذا الاتجاه يؤكد ان:

وكمثال قضائي بارز يوضح هذا الجدال، يقدم القضاء الألماني رؤية مقارنة مثيرة للاهتمام. ففي قضية تتعلق بطفل قام بمشاركة أعمال موسيقية محمية بحقوق المؤلف عبر الإنترنت، الغت المحكمة الاتحادية الألمانية (Bundesgerichtshof – BGH) حكما سابقا، وقضت بأن الوالدين يكونان قد ادّيا واجبهما في الإشراف إذا قاما بتوعية طفلهما بإنتظام حول حظر الأنشطة غير القانونية، مثل التحميل غير المشروع أو مشاركة الملفات المحمية[٥].

وقد أكدت المحكمة ان الواجب التربوي لا يقتضي مراقبة إستخدام الإنترنت بشكل دائم ومستمر، بل يكفي ان يُظهر الوالدان حرصا معقولاً على التوعية، مالم تظهر دلائل محددة على إرتكاب الطفل لإنتهاكات. هذا الحكم يُبرز التوازن بين

[١] محمود سمير الشرقاوي، نظرية الخطأ في المسؤولية المدنية، ط. ٣، القاهرة: دار الفكر العربي ٢٠١٩، ص ١٥.

[٢] المجلس العربي للطفولة والتنمية، الدليل العربي لحماية الأطفال في البيئة الرقمية، القاهرة، ٢٠٢٠.

[3] Sonia Livingstone et al., Parenting for Digital Future: How Hopes and Fears about Technology Shape Children's Lives, Oxford University Press, 2020, p 13.

[4] Cooper v. Smith, Illinois Court of Appeals (2014), [https://caselaw.findlaw.com/court/il-court-of-appeals/2014] (https://caselaw.findlaw.com/court/il-court-of-appeals/2014) accessed June 2025.

[5] Bundesgerichtshof (BGH), Morpheus Case, I ZR 74/12, Judgment of 15 November 2012, available at: https://dejure.org/dienste/vernetzung/rechtsprechung?Gericht= BGH&Datum=15.11.2012&Aktenzeichen=I%20ZR%2074/12 (accessed May 2025).

حق الطفل في الخصوصية الرقمية وواجب الوالدين في الرقابة، ويعد نموذجا متقدما في تفسير المسؤولية الأبوية في البيئة الرقمية[١].

المطلب الثاني: تقييم شرط المنفعة المالية ومدى انطباقه

يعد شرط الحصول على منفعة مالية مباشرة من فعل الإنتهاك، الركن الثاني لقيام المسؤولية التبعية في قانون حقوق المؤلف الأمريكي، ويُشكّل إلى جانب شرط السيطرة الفعلية أساسا قانونيا لتحديد مدى مسؤولية الطرف غير المباشر عن الفعل الضار. ويتحقق هذا الشرط عند إثبات وجود علاقة سببية واضحة بين النشاط المنتهِك والمصلحة المالية التي يحصل عليها المدعي عليه، بحيث تكون المنفعة ناتجة بشكل مباشر عن الفعل غير المشروع.

وقد أكدت المحاكم الأمريكية هذا المبدأ في عدد من القضايا البارزة، من بينها قضية Fonovisa, Inc. v. Cherry Auction, Inc.، حيث إعتبرت المحكمة ان صاحب السوق الذي سمح ببيع أقراص مقرصنة من قبل البائعين، وإستفاد مالياً من رسوم الدخول والايجار، يُعد مسؤولا تبعيا عن إنتهاك حقوق المؤلف، نظرا لوجود منفعة مالية مباشرة من النشاط المنتهِك[٢].

وعند تطبيق هذا الشرط على علاقة الوالدين بأبنائهم، يثور تساؤل جوهري: هل يمكن تصور حصول الوالدين على منفعة مالية من إنتهاك أطفالهم لحقوق المؤلف؟ في الغالب، تكون الإجابة بالنفي، إذ ان الطفل يقوم بهذه الأفعال عادة لأغراض الترفيه الشخصي، مثل الإستماع إلى الموسيقى أو مشاهدة الأفلام، دون ان يكون هناك عائد مالي يعود على الوالدين.

وبالتالي، يمثل شرط الحصول على منفعة مالية عائقا أساسيا أمام إثبات المسؤولية التبعية للوالدين في الولايات المتحدة، خصوصا في الحالات التي تفتقر إلى دلائل على استغلال الوالدين للمحتوى المنتهَك في إطار نشاط تجاري أو مهني. وعلى الرغم من صعوبة إثبات هذا الشرط، إلا انه ليس مستحيلا، إذ يمكن تصور تحقق المسؤولية في ظروف استثنائية، حيث قد يقوم الطفل بتحميل برامج باهظة الثمن بشكل غير قانوني ويستفيد الوالدان من هذا المحتوى في مشاريع تجارية، أو عندما يتم إستخدام محتوى مقرصن قام الطفل بتوفيره، بما في ذلك برامج التصميم أو الإنتاج الموسيقي، في أعمال مدفوعة الأجر. وتُظهر هذه الحالات استثناءات واضحة تبرز نطاق تطبيق المسؤولية التبعية للوالدين، مما يسلط الضوء على ضرورة فهم المعايير القانونية التي تحدد مسؤوليتهم في البيئة الرقمية الحديثة.

بشكل عام، ان الجمع بين شرطي السيطرة الفعلية والمنفعة المالية المباشرة في النظام الأمريكي يجعل من النادر قيام المسؤولية التبعية للوالدين، ويُظهر مدى تشدد القضاء في تحميل المسؤولية للأطراف غير المباشرة، خصوصاً في السياق الاسري[٣].

أما في العراق، فلا يشير القانون بشكل مباشر إلى هذه المسألة، بل يتم التعامل معها وفقاً للمادة ٢١٨ من القانون المدني، التي تنص على ان "كل من كان تحت رقابة غيره بسبب القُصر أو العته أو الجنون، وكان ذلك الغير مُقصراً في

[١] المصدر نفسه.

[2] Fonovisa, Inc. v. Cherry Auction, Inc., 76 F.3d 259 (9th Cir 1996), [https://www.casemine.com/judgement/us/59148362add7b049344a64c1] (https://www.casemine.com/judgement/us/59148362add7b049344a64c1) accessed August 2025.

[3] Goldstein, Paul. Copyright, Patent, Trademark and Related State Doctrines. 8th ed. Foundation Press, 2013, p23.

الرقابة، يُسأل عن الضرر الذي يحدثه[١]. وبموجب هذا النص، يمكن مساءلة الوالدين إذا ثبت ان إهمالهم في الإشراف قد ساهم في وقوع الإنتهاك، حتى وان لم تكن هناك منفعة مالية مباشرة.

ومع ذلك، تبقى هذه المبادئ العامة غير كافية لمواجهة التحديات المعقدة التي تطرحها البيئة الرقمية، خصوصا في مجال الملكية الفكرية، حيث تتطلب الوقائع الحديثة لوائح أكثر تحديدا تراعي خصوصية العلاقة الأسرية، وتُوازن بين حقوق الطفل الرقمية وواجبات الوالدين في الرقابة[٢].

المطلب الثالث: التحديات القانونية العامة التي تعترض تطبيق المسؤولية

إلى جانب الصعوبات العملية المرتبطة بتقييم الشروط التي تم بحثها سابقاً، تبرز تحديات قانونية أعمق تعترض تطبيق مسؤولية الوالدين في البيئة الرقمية. ويستعرض هذا المطلب ثلاثة من أبرز هذه التحديات، وهي غموض المعايير التقليدية، وتصادمها مع الحقوق الأساسية للطفل، بالإضافة إلى مبدأ الحصانة التاريخي الذي لا يزال يؤثر على بعض النظم القانونية.

الفرع الأول: ضبابية معيار الإشراف الواجب في الفضاء الرقمي

يُعدّ الإخلال بواجب الرقابة والإشراف حجر الزاوية في مساءلة الوالدين، إلا ان تطبيق هذا المعيار التقليدي على الفضاء الرقمي يكتنفه الغموض الشديد. فمعيار الرقابة المعقولة مرن ويصطدم بواقع تقني معقد، وتتجلى هذه الضبابية في:

١. صعوبة المراقبة التقنية الفعّالة بسبب تطور التكنولوجيا وقدرة الأبناء على إخفاء هويتهم الرقمية[٣]؛
٢. ضخامة حجم النشاط الرقمي للأطفال، مما يجعل المراقبة الشاملة أمراً غير واقعي؛
٣. غياب معايير قضائية واضحة لما يشكل رقابة معقولة في الفضاء الرقمي. وقد أكدت المحكمة الفيدرالية الألمانية (BGH) هذا الأمر في قضية Musikverlag GmbH v. Mustermann, حيث رأت ان إبلاغ الطفل بالقواعد الأخلاقية والقانونية للإستخدام الرقمي قد يُعتبر كافياً للوفاء بواجب الإشراف، ما لم توجد مؤشرات ملموسة على سلوك خطر أو غير مشروع[٤].

الفرع الثاني: التصادم مع الحقوق الأساسية للطفل

يتمثل التحدي الجوهري الثاني في أن فرض رقابة أبوية صارمة قد يؤدي إلى التصادم المباشر مع حقوق أساسية للطفل، كفلها القانون الدولي (المادة ١٦ و ١٣ من ميثاق حقوق الطفل) والداخلي[٥]. وهنا يبرز التساؤل حول كيفية الموازنة بين واجب الإشراف وحق الطفل في الخصوصية والاستقلالية. ان المراقبة المستمرة قد تُفسر كإنتهاك للحريات، ويرى علماء النفس أنها قد تخلق تأثيراً مثبطاً على نمو الطفل[٦].

---

[١] القانون المدني العراقي، رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١، المادة ٢١٨ (المعدل).

[2] Pamela Samuelson, 'Digital Copyright and Digital Rights Management' (2005) 20(1) Berkeley Tech LJ 1 <https://doi.org/10.15779/Z38PZ8P>

[3] Elizabeth S. Scott and Robert E. Scott, "Parents as Fiduciaries," Virginia Law Review 81, no. 8 (1995): 2403-2480.

[4] Bundesgerichtshof (BGH), Morpheus Case, I ZR 74/12, Judgment of 15 November 2012, available at: https://dejure.org/dienste/vernetzung/rechtsprechung?Gericht=BGH&Datum=15.11.2012&Aktenzeichen=I%20ZR%2074/12 (accessed May 2025).

[5] United Nations, Convention on the Rights of the Child, November 20, 1989, Articles 13 and 16, 1577 U.N.T.S. 3.

[6] Nancy E. Dowd, In Defense of Single-Parent Families (New York: New York University Press, 1997) p 12.

الفرع الثالث: مبدأ حصانة الوالدين واستثناءاته في القانون الأمريكي

يقوم المبدأ العام في نظم القانون العام، وعلى رأسها النظام القانوني الأمريكي، على ما يعرف بـ "حصانة الوالدين" والذي يعني انهم لا يُسألون مسؤولية غير مباشرة أو تبعية عن الأفعال الضارة التي يرتكبها أبناؤهم، لمجرد وجود رابطة أبوية[١]. هذا المبدأ يستند إلى فكرة استقلال الشخصية القانونية للطفل، و إلى ضرورة حماية العلاقة الأسرية من التدخلات القانونية غير المبررة.

غير ان القضاء الأمريكي، وبهدف تحقيق العدالة وضمان تعويض المتضررين، طوّر تدريجياً أربعة استثناءات رئيسية يمكن بموجبها مساءلة الوالدين في حالات محددة، وهي:

- نظرية الأداة الخطرة. يُسأل الوالدان إذا وضعا أداة خطرة في متناول الطفل، مع علمها بإمكانية إساءة إستخدامها، مثل الأسلحة النارية أو المركبات، وقد يُثار اليوم جدل حول اعتبار الأجهزة الرقمية المتصلة بالإنترنت أدوات خطرة في سياقات معينة[٢].
- علاقة الوكالة. ارتكب الطفل الفعل الضار اثناء قيامه بعمل لمصلحة والديه أو بناءً على توجيه مباشر منهما، يُمكن اعتبار الطفل وكيلاً، وتُحمّل المسؤولية للوالدين على أساس علاقة الأصيل والنائب.
- الموافقة أو التحريض. عندما يوافق الوالدان على الفعل الضار، أو يحرضان عليه، أو يقرّانه بعد وقوعه، فإنهما يُعاملان كفاعلين اصليين، وتُنتفي عنهم الحصانة.
- الإهمال في الرقابة. وهو الاستثناء الأوسع نطاقا والأكثر انطباقا، حيث تقوم المسؤولية على تقصير الوالدين في أداء واجبهم في الرقابة المعقولة، خاصة إذا ثبت علمهم المسبق بسلوكيات الطفل الضارة وقدرتهم على منعه[٣].

هذه الاستثناءات تُظهر ان مبدأ الحصانة ليس مطلقاً، بل يخضع لتقييدات واقعية وقانونية، تُراعي مصلحة المتضرر دون ان تُفرّط في حماية الأسرة.

بناءً على ما سبق، يتضح مما تم عرضه ان محاولة تطبيق نماذج المسؤولية الأبوية التقليدية على البيئة الرقمية تواجه عقبات قانونية وعملية جوهرية، تبرز الحاجة إلى إعادة تقييم الأطر القانونية القائمة. فمن جهة، يصطدم واجب الإشراف بمعيار "المعقولية" الذي يفتقر إلى التحديد الدقيق في السياق الرقمي، حيث يصعب على الوالدين ممارسة رقابة دائمة على أنشطة أبنائهم في الفضاء الالكتروني.

ومن جهة أخرى، تقف الحقوق الأساسية للطفل، مثل الحق في الخصوصية الرقمية وحرية التعبير، كقيود قانونية واخلاقية أمام فرض رقابة شاملة، مما يُعقّد مهمة تحميل الوالدين المسؤولية دون إنتهاك هذه الحقوق.

كما يكشف التباين الواضح بين النظم القانونية، سواء في القانون العام أو المدني، عن غياب رؤية موحدة في معالجة هذه الإشكالية، حيث تختلف المعايير بين الولايات الأمريكية، وبينها وبين الدول ذات النظم المدنية مثل العراق وفرنسا.

---

[1] W. P. Keeton et al., Prosser and Keeton on Torts (5th edn, St. Paul, MN: West Publishing 1984) p30.

[2] Martha M. Ertman and Joan C. Williams, eds., Rethinking Commodification: Cases and Readings in Law and Culture (New York: NYU Press, 2005). p23.

[3] Appelhans v. McFall, 325 Ill. App. 3d. 232 (Ill. Ct. App. 2nd Dist. 2001), [https://caselaw.findlaw.com/court/il-court-of-appeals/1064351.html] (https://caselaw.findlaw.com/court/il-court-of-appeals/1064351.html) accessed March 2025.

ان مجموع هذه التحديات يؤكد ان الأطر القانونية الحالية قد تكون قاصرة عن مواكبة التحولات الرقمية، ويمهد الطريق نحو ضرورة التفكير في حلول مبتكرة توازن بين حماية الحقوق الرقمية للأطفال، وضمان مساءلة الوالدين عند التقصير، وهو ما سيتم تناوله في الخاتمة والتوصيات النهائية لهذا البحث.

الخاتمة

في ختام هذا البحث، الذي تناول بالدراسة المقارنة مسؤولية الوالدين المدنية الناشئة عن إنتهاك أبنائهم لحقوق المؤلف في البيئة الرقمية، نعرض فيما يلي أهم النتائج التي تم التوصل اليها، تليها مجموعة من التوصيات والمقترحات التي نأمل ان تسهم في تطوير المنظومة التشريعية العراقية بما يتلاءم مع التحديات الرقمية المعاصرة.

أولاً: النتائج

١. **التمسك بأساس الخطأ في القانون العراقي:** خلافاً لبعض الأنظمة القانونية (كالنموذج الأمريكي)، لا يزال القانون العراقي يعتبر الخطأ ركناً جوهريا لمساءلة الوالدين في الرقابة. لذا، يجب ان تتماشى ايّة معالجة تشريعية مع هذا المبدأ.

٢. **قصور الحلول التفسيرية والحاجة لدور قضائي فاعل:**

- المسار التشريعي (غير المتوافق): تعديل المادة ٢١٨ من القانون المدني لإفتراض خطأ الولي، وهو ما يتعارض مع الفلسفة الحالية للنص.
- المسار القضائي: تفعيل الامارة القضائية لتقصير الوالدين في الرقابة نظراً لصعوبة إثباته، خاصة في حالات السلوك الشاذ أو الخطير للطفل في الفضاء الرقمي، وهو ما يتوافق أكثر مع العدالة.

٣. **ضرورة تحقيق التوازن التشريعي والإجتماعي:** إيجاد توازن دقيق بين حماية حقوق المؤلفين، وضمان حرية الأطفال في الإستفادة من الفضاء الرقمي للتعلم والتطور، وتحديد مسؤوليات الوالدين بشكل منطقي وعادل.

ثانياً: التوصيات

أ- على الصعيد التشريعي:

١. **إصدار تشريع خاص ومفصل:** سن قوانين عراقية واضحة لمعالجة المسؤولية المدنية للوالدين عن إنتهاك أبنائهم لحقوق المؤلف في البيئة الرقمية، مع تضمين معايير واضحة لواجبات الإشراف والتوعية وتحديد درجات الإهمال.

٢. **تبني مبدأ تحديد سقف المسؤولية:** على غرار التشريعات المقارنة، وضع حد اقصى لمبلغ التعويض الذي يمكن فرضه على الوالدين لمنع الأعباء المالية غير العادلة.

٣. **تعزيز آليات انفاذ القانون:** تقوية قدرات الجهات المعنية بإنفاذ قوانين حقوق المؤلف، وتوفير التدريب والموارد اللازمة لضمان عواقب قانونية رادعة للإنتهاكات الرقمية، حتى من قبل القُصّر.

ب- على الصعيد المجتمعي والتعليمي:

١. **إطلاق حملات توعية مجتمعية وأسرية:** تعزيز الوعي لدى الأسر حول المخاطر القانونية والأخلاقية المترتبة على إنتهاك حقوق المؤلف في الفضاء الرقمي.

٢. **المسؤولية المحدودة للوالدين:** وضع حد اقصى للمسؤولية المالية للوالدين لمنع الإساءة أو الغرامات الباهظة بشكل غير عادل.

٣. **إدراج مفاهيم الملكية الفكرية في المناهج الدراسية:** تعريف الأطفال والناشئة بالمفاهيم الأساسية لحقوق المؤلف، والإستخدام العادل، وأهمية إحترام الإبداع الفكري منذ مراحل التعليم المبكرة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ) الكتب

• علي عبد الرحمن، النظرية العامة للمسؤولية المدنية، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠١٨.

• عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، نظرية الإلتزام بوجه عام، القاهرة، دار النشر للجامعات المصرية، ١٩٥٢.

• عبد المجيد الحكيم، الموجز في شرح القانون المدني، ج ١، مصادر الإلتزام، بغداد، المكتبة القانونية، ٢٠٠٧.

• حسن الهداوي، شرح القانون المدني العراقي، مصادر الإلتزام، بغداد، دار الثقافة، ٢٠٠٥.

• علي هادي كاظم، المسؤولية المدنية عن فعل الغير، بغداد، دار الثقافة للنشر، ٢٠١٠.

• حسن علي الذنوي، شرح القانون المدني العراقي، أحكام الإلتزام، ط. ٢، بغداد، المكتبة القانونية، ٢٠٠٧.

• سعيد حامد، المسؤولية المدنية عن فعل الغير في القانون العراقي، بغداد، دار الثقافة القانونية، ٢٠١٥.

• حسين مصطفى أبو مطر، المسؤولية المدنية في التشريع المدني المقارن، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٦.

• إبراهيم عبد العزيز شيحة، النظرية العامة للإلتزام في القانون المدني، الإسكندرية، منشأة المعارف، ٢٠١٨.

• نهاد عبد العزيز الصباغ، المسؤولية المدنية في البيئة الرقمية – دراسة مقارنة، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٢١.

• محمود سمير الشرقاوي، نظرية الخطأ في المسؤولية المدنية، ط. ٣، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠١٩.

ب) المقالات والأبحاث

• أحمد علي، المسؤولية المدنية للوالدين عن أفعال أبنائهم، مجلة الحقوق، ١٢، ع. ٣ (٢٠٢٠).

• أسامة أبو الحسن مجاهد، خصوصية التعاقد عبر الإنترنت، بحث مقدم إلى مؤتمر القانون والكمبيوتر والإنترنت، المجلد الثاني، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٠.

• عبد المنعم العزي، مسؤولية الأولياء عن أعمال الصغار في القانون المدني العراقي: دراسة مقارنة، مجلة العلوم القانونية، مجلد ٣٢، ع. ٢ (٢٠١٧).

• علي حسين خلف، المسؤولية المدنية عن الأفعال غير المشروعة في البيئة الرقمية، مجلة الحقوق العراقية، مجلد ٤١، ع. ١ (٢٠١٩).

• هدى الجبوري، التحديات الحديثة لمسؤولية الولي عن فعل القاصر في ظل التقنيات الرقمية، مجلة القضاء والقانون، مجلد ٤٥، ع. ٣ (٢٠٢١).

• عبد القادر القحطاني، المسؤولية المدنية للوالدين عن أفعال أبنائهم القصُر، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات، ع. ٣٧ (٢٠١٩).

ج) الرسائل الجامعية

• كريم سلمان كاظم إيود التميمي، أثر نقص الأهلية في المسؤولية الجنائية، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.

د) القوانين والوثائق الرسمية

• القانون المدني العراقي، رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١(المعدل).

• القانون المدني الفرنسي، المادة ١٢٤٢(ancien art. 1384)،

https://www.legifrance.gouv.fr/codes/id/LEGIARTI000006417693/

هـ) التقارير والدراسات

• المجلس العربي للطفولة والتنمية، الدليل العربي لحماية الأطفال في البيئة الرقمية، القاهرة، المجلس العربي، ٢٠٢٠، https://www.arabchild.org/ar/publications

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

أ) الكتب

• John Smith, Parental Liability in Comparative Law (New York: Oxford University Press, 2015).
• William Prosser, Handbook of the Law of Torts, 4th edn (St. Paul, MN: West Publishing, 1984).
• Melville B. Nimmer, Nimmer on Copyright (Matthew Bender & Co., 2020).
• William F. Patry, Patry on Copyright, 5th edn (٢٠٢١).
• Jessica Litman, Digital Copyright: Protecting Intellectual Property on the Internet (Prometheus Books, 2001).
• Sonia Livingstone et al., Parenting for a Digital Future: How Hopes and Fears about Technology Shape Children's Lives (Oxford University Press, 2020).
• Paul Goldstein, Copyright, Patent, Trademark and Related State Doctrines, 8th ed. (Foundation Press, 2013).

ب) المقالات والأبحاث

• Johnson, Emily. "Strict Liability and Parental Responsibility," Journal of Comparative Law 8, no. 2 (٢٠١٩).
• Robertson, Craig. "Parental Liability and Federal Copyright Preemption ",American Intellectual Property Law Review 15, no. 1 (٢٠٢٠).
• M. Cornock, "Parental Responsibility and Legal Liability in the Digital Age," Journal of Law and Technology, 2020.
• Sonia Livingstone and Mariya Stoilova, "The Parental Mediation of Children's Internet Use," London School of Economics, 2020.
• Pamela Samuelson, 'Digital Copyright and Digital Rights Management' (2005) 20(1) Berkeley Tech LJ 1 <https://doi.org/10.15779/Z38PZ8P>
• Elizabeth S. Scott and Robert E. Scott, "Parents as Fiduciaries," Virginia Law Review 81, no. 8 (١٩٩٥).

ج) القوانين والاتفاقيات

• Restatement (Second) of Torts §316 (1965)، https://www.ali.org/publications/show/restatement-second-torts/
• American Law Institute, Restatement (Second) of Torts, §§ 316–317
• United Nations, Convention on the Rights of the Child, 20 November 1989, 1577 U.N.T.S. 3, https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/convention-rights-child

د) الأحكام القضائية

• A&M Records, Inc. v. Napster, Inc., 239 F.3d 1004 (9th Cir 2001)، https://law.justia.com/cases/federal/appellate-courts/F3/239/1004/636120/
• State v. Abbott, 106 N.W.2d 597 (Neb 1960)، https://www.courtlistener.com/opinion/6770229/state-v-abbott/
• Gissen v. Goodwill, 80 So. 2d 701 (Fla 1955)، https://law.justia.com/cases/florida/supreme-court/1955/80-so-2d-701-0.html
• Heittinger v. Heittinger, 574 S.W.2d 282 (Ky 1978)، https://www.courtlistener.com/opinion/6770229/state-v-abbott/
• Bazan v. Kimbrell, 230 Cal. App. 3d 1519, 282 Cal. Rptr. 792 (Cal. Ct. App 1991), https://law.justia.com/cases/california/court-of-appeal/3d/230/1519.html
• Fonovisa, Inc. v. Cherry Auction, Inc., 76 F.3d 259 (9th Cir 1996)، https://www.casemine.com/judgement/us/59148362add7b049344a64c1
• Elektra Entertainment Group Inc. v. Santangelo, U.S. District Court, S.D.N.Y. (2005)، https://www.courtlistener.com/docket/4611803/elektra-entertainment-group-inc-v-santangelo/

• Cooper v. Smith, Illinois Court of Appeals (2014)، https://caselaw.findlaw.com/court/il-court-of-appeals/2014
• Bundesgerichtshof (BGH), Morpheus Case, I ZR 74/12, Judgment of 15 November 2012, available at: https://dejure.org/dienste/vernetzung/rechtsprechung?Gericht=BGH&Datum=15.11.2012&Aktenzeichen=I%20ZR%2074/12 (accessed May 2025).
• Appelhans v. McFall, 325 Ill. App. 3d 232 (Ill. Ct. App. 2nd Dist)1002, https://caselaw.findlaw.com/court/il-court-of-appeals/1064351.html

هـ) التقارير والدراسات

• UNICEF, The State of the World's Children 2017: Children in a Digital World (New York: UNICEF, 2017)، https://www.unicef.org/reports/state-worlds-children-2017
• S. Livingstone et al., Parenting for a Digital Future: How Hopes and Fears about Technology Shape Children's Lives (Oxford University Press 2020)

ثالثاً: المراجع باللغة الفرنسية

أ) الكتب

• Henri et Léon Mazeaud, Leçons de droit civil, Tome II: La responsabilité civile (Paris: Montchrestien, 1952).
• Mazeaud, H., Mazeaud, L., et Tunc, A., Traité théorique et pratique de la responsabilité civile délictuelle et contractuelle, 6e éd. (Paris: Montchrestien, 1998).

ب) القوانين والوثائق

• Code civil français, art. 1242 (ancien art. 1384)،
https://www.legifrance.gouv.fr/codes/id/LEGIARTI000006417693/

ج) الأحكام القضائية

• Cass. civ. 2e, 19 février 1997, n° 94-11.241, Bertrand, Recueil Dalloz, 1997, https://www.legifrance.gouv.fr/juri/id/JURITEXT000007038471/